مصر والمؤسسات متعددة الأطراف

بقلم/ عبد المعطي أبو زيد

رئيس التحرير

ستبدأ مصر من أول يناير 2024، ممارسة عضويتها في تجمع «البريكس» طبقاً لقرار قمة المجموعة الذي عقد في جنوب أفريقيا في 2023، والذي تضمن دعوة مصر للانضمام (بالإضافة إلى 4 دول أخرى من أفريقيا والشرق الأوسط وهي السعودية والإمارات العربية وإيران وإثيوبيا).

ولا شك أن انضمام مصر لهذا التجمع الذي يضم قوى عالمية كبرى مثل الصين وروسيا، ودولاً تعد كبرى في قاراتها مثل جنوب أفريقيا والبرازيل، يزيد من مرونة الحركة أمام مصر خاصة في مجال الاقتصاد والتبادل الاقتصادي والاستثماري والتكنولوجي، والتعاون في مجال السياسات النقدية مع هذا التجمع الذي يضم 3.5 مليار نسمة تمثل 45 % من سكان العالم، وتبلغ قيمة اقتصادياتها 28.5 تريليون دولار تمثل 28 % من اجمالي الاقتصاد العالمي.

وقد جاء هذا الانضمام في سياق اهتمام مصر بالتعاون مع المؤسسات متعددة الأطراف في مواجهة الصعوبات الاقتصادية والصدمات المالية التي فرضتها التطورات الدولية المتعاقبة بدءاً من جائحة كورونا وما ارتبط بها ونتج عنها من تأثيرات اقتصادية ثم التداعيات الاقتصادية المستمرة للحرب الروسية – الأوكرانية وما أدت إليه من سياسات متشددة من جانب الاسواق الكبرى الأمر الذي ضاعف من المشكلات أمام الأسواق الناشئة والدول النامية.

في هذا الإطار، جاء اهتمام مصر بتعزيز شراكتها مع «البنك الآسيوي للتنمية في البنية التحتية» الذي تقترب قيمة المشاريع التي يساهم فيها في مصر من ملياري دولار، وقد جاءت استضافة مصر لمجلس محافظي هذا البنك في شرم الشيخ في شهر سبتمبر 2023 لتؤكد الثقة المتبادلة بين مصر والدول الأعضاء في هذا البنك الذي نشأ بمبادرة وقيادة صينية ومشاركة من مختلف دول العالم، كما جاء تعبيراً

عـن إدراك وتقديـر كبيريـن مـن جانـب الـدول الأعضـاء في البنـك، لمـا حققتـه مـصر في مجـال إعـادة تشـييد البنيـة الأساسـية في أنحـاء البـلاد في السـنوات العـشر الماضية.

ولا شـك أن الاهتـمام بهـذه المؤسسـات والتجمعـات مـن جانـب مـصر يعكـس الرغبـة في تنويـع شـبكة العلاقـات الاقتصاديـة وشركاء التنميـة لمـصر، بالإضافـة إلى تعاونهـا المسـتمر مـع الجهـات متعـددة الأطـراف الأخـرى مثـل البنـك الـدولي، وصنـدوق النقـد الـدولي والبنـك الأوروبي لإعـادة الإعـمار، والمؤسسـات الماليـة والاقتصاديـة في أفريقيـا والعـالم العـربي وآسـيا، وجميعهـا ترحـب بالتعـاون مـع مـصر ثقـة منهـا في حـاضر ومسـتقبل الاقتصـاد المـصري.

وإذا كانـت السياسـة لا تنفصـل بالطبـع عـن الاقتصـاد، فـإن هـذا التعـاون المـصري الكثيـف مـع المؤسسـات متعـددة الأطـراف يعكـس مكانـة مـصر الإقليميـة والدوليـة، وتقديـر العـالم لدورهـا في تحقيـق السـلام والاسـتقرار في منطقتهـا وقارتهـا والعـالم، وفي العمـل مـن أجـل التنميـة والازدهـار لجميـع الشـعوب.

إن تكثيـف التعـاون والـشراكات المصريـة مـع المؤسسـات الاقتصاديـة والماليـة متعـددة الأطـراف هـو الطريـق الأكـثر فعاليـة وسـلامة في جهـود تمويـل التنميـة وجـذب الاسـتثمارات ونقـل التكنولوجيـا وتعزيـز التبـادل التجـاري وزيـادة الصادرات واسـتقرار السياسـات النقديـة.

ولا يعنـي ذلـك إهـمال الـشراكات الثنائيـة مـع القـوى الاقتصاديـة في العـالم، وبخاصـة مـن الـدول الآسـيوية الكـبرى وفي مقدمتهـا جمهوريـة الصـين الشـعبية، الشريـك الاقتصـادي والمـالي الأكـبر لمـصر، وكذلـك اليابـان والهنـد وغيرهـا فضـلاً عـن الـشركاء مـن العـالم العـربي إضافـة إلى علاقـات مـصر التقليديـة مـع روسـيا والـدول الأوروبيـة والولايـات المتحـدة.

إن التعـاون مـع المؤسسـات متعـددة الأطـراف يدعـم جهـود مـصر ويسـاعد في توفـير بدائـل متميـزة في المجـالات الماليـة والاقتصاديـة والسياسـية أيضـاً.

مـن هـذا المنطلـق، جـاء اهتـمام دوريـة «آفـاق آسـيوية» بتخصيـص ملـف هـذا العـدد عـن انعقـاد مجلـس محافظـي البنـك الآسـيوي للاسـتثمار في البنيـة التحتيـة في مـصر، بعـد ان تـم تخصيـص ملـف العـدد السـابق عـن عضويـة مـصر في تجمـع البريكـس، والنتائـج الاقتصاديـة لذلـك.